STARDOM UNIVERSITY

جامعة ستاردوم

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و السياسية

- مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و السياسية -
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم
العدد الثالث - المجلد الثالث 2025م
رقم الإيداع الدولي: ISSN 2980-3764

STARDOM UNIVERSITY

هيئة تحرير مجلة ستاردوم العلمية للدراسات" القانونية والسياسية"

رئيس التحرير

أ.د عمار طارق عبد العزيز العاني

مدير التحرير

د. داليا عباس أحمد

أعضاء هيئة تحرير

د. سمر الخمليشي

د. بابكر بكري حسن

د. محمد بوبوش

د. عمر موفق

د. أنس حسين

د. حيدر بشير

د. فراس أحمد سلامة

د. رانيا الجميعابي

د. غالب عبد الله القعيطي

د. رويدة موسى عبد العزيز

د. طارق السر محمد

الهيئة الاستشارية

أ.د. أبكر عبد البنات أدم

أ.د. محمد علي هارب

أ.م.د. محسن الندوي

أ.م.د. يس حسن محمد عثمان

أ.م.د. إبراهيم قسم السيد محمد طه

أ.م.د. مصطفى نجاح مصطفى

أ.م.د. علي مير غني أحمد علي

د. أزهار محمد عيلان حسين الغرباوي

د. ملك أبو السعود رسلان عبد التواب

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية والسياسية

التقاضي الالكتروني في النظام القضائي السعودي

Electronic litigation in the Saudi judicial system

إعداد: د. مجذوب عوض عبد الكريم

عضو هيئة تدريس، كليات الأصالة، المملكة العربية السعودية

magzoub.abbasher@alasala.edu.sa

ملخص البحث

تناولت الدراسة التقاضي الالكتروني في النظام القضائي السعودي. تمثلت مشكلة الدراسة حول ماهو الأساس القانوني الذي يستند إليه التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي، وهل تواكب الأطر القانونية الحالية المبادئ الدستورية والحقوق والحريات المنصوص عليها في النظام الأساسي للمملكة، خصوصاً في مجال العدالة الرقمية؟ نبعت أهمية الدراسة من أن موضوع التقاضي يكتسب أهمية خاصة في ظل الجوائح والأزمات الكبيرة التي تحول دون الاختلاط، وتفرض على الناس ما يُعرف بالتباعد الاجتماعي، وعلاوةً على ذلك فإنه يقدم خدمةً جليلةً للكثير من الناس الذين لا يستطيعون مباشرة المحاكم لأسبابٍ صحيةٍ أو غير ذلك، مما يحتّم عليهم التعامل عن بُعد. كما أنه يكتسب أهميةً خاصةً لدى المحامين والقضاة وأجهزة الدولة والدوائر الحكومية التي يمكنها التعامل قانونياً من خلال هذا النظام الحديث. كما أن هذا البحث يفتح الباب أمام دراساتٍ أخرى تتناول التقاضي عن بعد من زوايا أخرى؛ ما يعمل على استكمال الموضوع وبلورته في صورةٍ نهائيةٍ تقدم المزيد من المقترحات للجهات المعنية. هدفت الدراسة إلى تتبُّع صور التقاضي عن بُعد قديمًا، وحديثاً ومعرفة التكييف الفقهي والقضائي للتقاضي عن بُعد – الغرف الإلكترونية – وتقديم مقترحات للنظام السعودي يعمل على وفقها في تشريع التقاضي عن بُعد عبر الغرف الإلكترونية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك دواعٍ وأسباباً تقتضي الأخذ بمنظومة التقاضي عن بُعد عبر الغرف الإلكترونية؛ ولعل أهم هذه الأسباب الأوبئة والجوائح العالمية، الحروب وتدمير البنى التحتية، أو غياب الأمن والأمان. من توصيات الدراسة ضرورة التوسع في تحديث وتعديل إجراءات التقاضي؛ بما يوفر أرضيةً تشريعيةً تسمح بانتقال التقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل المعلوماتي الحديث في فروع القضاء كافّة.

الكلمات المفتاحية: التقاضي . الإلكتروني . النظام القضائي.

Research Summary

This study examines electronic litigation within the Saudi judicial system. The research problem focuses on the legal basis for electronic litigation in the Saudi judicial system and whether the current legal frameworks align with the constitutional principles, rights, and freedoms stipulated in the Kingdom's Basic Law, particularly in the area of digital justice. The study's significance stems from the fact that litigation has become especially important during pandemics and major crises that prevent in-person gatherings and necessitate social distancing. Furthermore, it provides a valuable service to many individuals who cannot attend court for health or other reasons, thus requiring them to engage in remote proceedings. It is also of particular importance to lawyers, judges, and government agencies that can conduct legal transactions through this modern system. This research also opens the door for further studies addressing remote litigation from other perspectives, thereby enriching the topic and providing more comprehensive recommendations to relevant authorities. This study aimed to trace the historical and contemporary forms of remote litigation, understand the jurisprudential and judicial classification of remote litigation—specifically, electronic chambers—and propose guidelines for the Saudi legal system to implement in its legislation. The study employed a descriptive-analytical methodology. Among its key findings, the study identified compelling reasons for adopting a remote litigation system via electronic chambers. These reasons include global pandemics and epidemics, wars and the destruction of infrastructure, and the absence of security and safety. One of the study's recommendations is the necessity of expanding and updating litigation procedures to provide a legislative framework that facilitates the transition from traditional to modern, information-based litigation across all branches of the judiciary.

Keywords: Litigation, Electronic, Judicial System

المقدمة

في ظل الطفرة التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما رافقها من تطورٍ ملموسٍ في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، أصبحت هذه التقنيات عنصراً أساسياً في شتّى ميادين الحياة، بما في ذلك القطاع الإداري والقضائي، فقد باتت تقنية المعلومات من أبرز الأدوات التي أسهمت في تسريع العمل، وتحقيق الكفاءة والدقة، مما جعلها أداة لا غنى عنها في المؤسسات الحكومية والخاصة على حدٍّ سواء. وفي هذا السياق، برزت الإدارة الإلكترونية كأحد أبرز ثمار هذا التطور التقني، لتكون رد فعل طبيعي على استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في القطاع العام، بهدف تحسين وتطوير العمل الإداري التقليدي إلى أساليب أكثر مرونة وفاعلية. ذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه من فوائد من حيث توفير الوقت، وتخفيض التكاليف، وتقليل الجهد المبذول.

إن ما يقدمه التقاضي عن بُعد من مزايا وإمكانات طالما حلم بها أصحاب الدعاوى وأطراف التقاضي كافة؛ من سرعة ودقة في إنجاز المعاملات ومواعيد الجلسات، إلى جانب تسهيل إجراءات العمل، علاوةً على تمكين الأطراف من الحضور إلكترونياً من أي مكان دون الحاجة إلى مثولهم بشكل شخصي وحضورهم إلى المحاكم وما في ذلك من عَنَتٍ ومشقة ربما لا يستطيع تحملها بعض الناس من كبار السن أو المرضى، إلى جانب ما يمثله هذا الاتجاه من تخفيف العبء عن مرافق الدولة من طرق وجسور ووسائل نقل، وما قد يؤدي إليه استعمالها من حوادث ومصادمات واختناقات. كما أن التقاضي عن بُعد من خلال استغلال ما تقدمه البيئة الرقمية المعلوماتية يسهم بشكلٍ فعّال في الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات، مع سهولة الاطلاع عليها في أي وقت من قبل الأطراف المصرح لهم بذلك.

مشكلة البحث:

يُعد موضوع التقاضي الإلكتروني من الموضوعات القانونية المتعددة الأبعاد، التي تتجلى خصوصيتها من خلال تداخل عنصرين جوهريين؛ الأول يرتبط بالجانب القانوني والإداري الخاص بتنظيم الإجراءات القضائية، والثاني يختص بالجوانب التقنية المتعلقة بهندسة الأنظمة المعلوماتية وضمان سلامة أمنها السيبراني. ومن هذا المنطلق، تبرز المشكلة الرئيسية لهذا البحث في تساؤل جوهري يتعلق بمدى كفاية الأطر التشريعية السارية حالياً لتأطير التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي، وبالتحديد في مجال التقاضي الجزائي، وما إذا كانت التشريعات الحالية قادرة على استيعاب هذا التطور التكنولوجي أم أن الأمر يتطلب تعديلات تشريعية جوهرية أو سَنّ قوانين جديدة تواكب التحولات الحاصلة في هذا المجال.

ووفقاً لذلك، يثير هذا البحث عدداً من الأسئلة القانونية العميقة التي سيتم تناولها والبحث في أبعادها، وهي كالتالي:

ما هو الأساس القانوني الذي يستند إليه التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي؟ وهل تواكب الأطر القانونية الحالية المبادئ الدستورية والحقوق والحريات المنصوص عليها في النظام الأساسي للمملكة، خصوصاً في مجال العدالة الرقمية؟

– هل يُعتبر التقاضي الإلكتروني الجزائي متوافقا مع أحكام النظام السعودي في غياب النصوص القانونية المنظمة لهذا النوع من التقاضي؟ وهل يستدعي هذا التحوّل تدخّل المشرع السعودي لإصدار تشريعات جديدة تنظم هذه الآلية القانونية المتطورة؟

– في ظل غياب الحضور الفعلي للخصوم، هل يحقق التقاضي عن بُعد مبدأ المواجهة بين الأطراف المتنازعة بما يتوافق مع مبادئ العدالة الطبيعية؟

– كيف تؤثر التقنيات الحديثة في مبدأ الاقتناع الحُرّ للقاضي الجزائي، خصوصاً في غياب الحضور المادي للمتهم وأطراف النزاع، وما تأثير ذلك على استقلالية القاضي في تكوين قناعته الشخصية وإصدار حكمه؟

أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع التقاضي عن بُعد أهميةً خاصةً في ظل الجوائح والأزمات الكبيرة التي تحول دون الاختلاط، وتفرض على الناس ما يُعرف بالتباعد الاجتماعي، وعلاوةً على ذلك فإنه يقدم خدمةً جليلةً للكثير من الناس الذين لا يستطيعون مباشرة المحاكم لأسبابٍ صحيةٍ أو غير ذلك مما يُحتّم عليهم التعامل عن بُعد ، كما أنه يكتسب أهميةً خاصةً لدى المحامين والقضاة وأجهزة الدولة والدوائر الحكومية التي يمكنها التعامل قانونياً من خلال هذا النظام الحديث، كما أن هذا البحث يفتح الباب أمام دراسات أخرى تتناول التقاضي عن بُعد من زوايا أخرى؛ ما يعمل على استكمال الموضوع وبلورته في صورة نهائية تقدم المزيد من المقترحات للجهات المعنية.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دعتني إلى اختيار هذا الموضوع؛ لعل أهمها:

- حداثة الموضوع وكونه من الأمور الحادثة المستجدة في مجال التقاضي.
- أن هذا الموضوع حيوي وفعال جداً لا سيما في ظل ما عاناه العالم من قبل بسبب فيروس كورونا المستجد الذي تطلب التعامل بأشكالٍ جديدةٍ تضمن التباعد الاجتماعي.
- ما يوفره هذا النظام الجديد من سرعةٍ ودقةٍ في التقاضي.
- الحفاظ على أمن وسلامة البيانات.
- سرعة الوصول إلى المعلومات والبيانات والبَتّ فيها بدقة بدلاً من البحث عنها في أكوام الأضابير.

أهداف البحث:

يستهدف البحث الوصول إلى مجموعة من الأهداف؛ لعل أهمها:

- تتبّع صور التقاضي عن بُعد قديمًا، وحديثاً.
- التكييف الفقهي والقضائي للتقاضي عن بُعد – الغرف الإلكترونية –.
- تقديم مقترحات للنظام السعودي يعمل على وفقها في تشريع التقاضي عن بُعد عبر الغرف الإلكترونية.
- بيان الأحكام الفقهية والوضعية المترتبة على الأخذ بنظام التقاضي عن بُعد.
- بيان الجهة المختصة في مراقبة التقاضي عن بُعد والتي تجعل من التقاضي عن بُعد أمرًا تحت حكمها.

الدراسات السابقة:

(١) دراسة (الغيام، 2020 ٢٠٢٠م): بعنوان: مشروع قانون التقاضي الإلكتروني: أين ضاع العنوان والمضمون؟) بواسطة: الغيام، شريف. بحث محكم ومنشور في مجلة منازعات الأعمال العدد (٥٣ 53) ، الناشر: هشام الأعرج، المغرب.

تناول البحث تجسيداً لمفهوم المصلحة الفُضلى للصحة العامة للهيئات المكلفة بالبتّ في قضايا الأفراد وكذا حماية للدفاع وباقي مساعي القضاء في إطار ما يسمى بالتقاضي عن بُعد كأحد صور التباعد الاجتماعي بالمرافق القضائية الذي يجد أساسه في الموجبات التشريعية لقانون الطوارئ الصحية، كنظام جديد للتقاضي يسمح بمشروعية استعمال وسائل إلكترونية للتقاضي.

(٢) دراسة (عامر، ٢٠٢٠): بعنوان: التقاضي في المحكمة الإلكترونية)، بواسطة: عامر، رباب محمود. بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة العراق العدد (٢٥)، السنة الثالثة عشرة.

تناول البحث مفهوم الحكومة الإلكترونية، والانتقال إلى البيئة الإلكترونية، فقد تحتم عليها ذلك بعد انتشار التجارة الإلكترونية في الثورة العلمية الحديثة، فقد تناولت الدارسة الموضوعات الآتية:

– جاء في المبحث الأول مفهوم التقاضي الإلكتروني، والدعاوى في التقاضي الإلكتروني، ووسائل التقاضي الإلكتروني، والتبادل الإلكتروني للبيانات.

وجاء في المبحث الثاني مفهوم المحكمة الإلكترونية، ومستلزمات المحكمة الإلكترونية، وصور المحكمة الإلكترونية، وتطبيقات القضاء الإلكتروني.

(٣) دراسة (العبيدي، ٢٠١٧م): بعنوان: التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق، دراسة مقارنة)، بواسطة العبيدي عمر لطيف كريم. بحث منشور في مجلة جامعة تكريت – كلية الحقوق، المجلد (١)، العدد (٣)

تناول البحث التحليل للنصوص القانونية التي جاءت في التشريعات المدنية وبصورة خاصة قانون المرافعات العراقي، وآلية تطبيق التقاضي الإلكتروني في التشريعات، وكيفية تطبيق تلك التجربة في العراق مستخدماً المنهج التطبيقي، وجاء البحث في مبحثين

– المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني، وفيه ثلاثة مطالب المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني، المطلب الثاني: خصائص وصور التقاضي الإلكتروني، المطلب الثالث: تمييز التقاضي الإلكتروني عن التقاضي العادي.

– المبحث الثاني: آلية التقاضي الإلكتروني في العراق والدول المقارنة، وفيه ثلاثة مطالب المطلب الأول: آلية تطبيق التقاضي الإلكتروني في العراق، المطلب الثاني: آلية تطبيق التقاضي الإلكتروني في الدول العربية المطلب الثالث: آلية تطبيق التقاضي الإلكتروني في الدول الأجنبية.

(٤) دراسة (أوتاني، ٢٠١٢م): بعنوان: المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، بواسطة: أوتاني، صفاء، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق – كلية الحقوق، المجلد (٢٨)، العدد الأول.

تناول البحث تسليط الضوء على المحكمة الإلكترونية من خلال تحليل مفهومها وتطبيقاتها في الدول العربية والغربية، والتطرق لصحة أن تحل المحكمة الإلكترونية محل المحكمة بشكلها التقليدي، واشتمل البحث على فصلين الفصل الأول: مفهوم المحكمة الإلكترونية، واشتمل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: ماهية المحكمة الإلكترونية، المبحث الثاني: مقومات المحكمة الإلكترونية، المبحث الثالث: تأصيل الجدل حول المحكمة الإلكترونية.

الفصل الثاني: تطبيق المحكمة الإلكترونية، واشتمل على ثلاثة مباحث المبحث الأول: تطبيق المحكمة الإلكترونية في النظم القضائية الأجنبية، المبحث الثاني: تطبيق المحكمة الإلكترونية في النظم القضائية العربية، المبحث الثالث: إمكانية تطبيق المحكمة الإلكترونية في سوريا.

التعقيب على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات أنها لا تنبري على أن تكون سياجاً لمفهوم التقاضي عن بُعد أو المحكمة الإلكترونية مفهوماً لا تطبيقاً، ومما جاء في التطبيق جاء على القانون العراقي كما رأينا في دراسة (عامر، ٢٠٢٠)، دراسة (العبيدي، ٢٠١٧م).

وتناولت دراستي البحث في التشريعات التي تناولت التقاضي الالكتروني؛ وسدّ الاحتياجات التشريعية وذلك في النظام السعودي.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على وصف الظاهرة وتحليل أسبابها ونتائجها، علاوة على الاستعانة بالمنهج المقارن الذي اقتضته طبيعة الدراسة في بعض جزئياتها

من خلال عرض والموازنة بين بعض التشريعات التي تناولت التقاضي عن بُعد؛ بُغية توفير السند الشرعي والقانوني وسدّ الاحتياجات التشريعية في النظام السعودي.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بُعد.

المطلب الثاني: دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بُعد.

المبحث الثاني: تاريخ التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: متطلبات وإجراءات النظام السعودي في التقاضي الإلكتروني

المطلب الثاني: التقنيات القانونية بين توجهات المملكة والتجارب الخليجية والفرعية

المبحث الثالث: الأبعاد الإيجابية والسلبية للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي.

المطلب الأول: الجوانب الإيجابية

المطلب الثاني: الجوانب السلبية للتقاضي الإلكتروني: معوقات تحتاج إلى حلول

الخاتمة، وفيها:

النتائج

التوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم التقاضي

يتناول هذا المبحث مفهوم التقاضي تعريف ودواعي اللجوء إلى التقاضي وذلك في مطلبين يتناول المطلب الأول مفهوم التقاضي الالكتروني، ونبحث في المطلب الثاني دواعي اللجوء إلى التقاضي الالكتروني.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بُعد:

يتناول هذا المطلب تعريف التقاضي في اللغة والاصطلاح ومن ثم تعريف التقاضي الالكتروني بدايةً بالتقاضي في اللغة:

(أ) التقاضي لغةً:

أورد الزمخشري في الأساس أنه يُقال: قاضيته حاكمته، وقد استقضي علينا فلان، واستقضاه السلطان، وقضى الله أمرًا، وقضى فلان حاجته، وقضى حوائجه، وعند الرازي (الْقَضَاءُ الْحُكْمُ وَالْجَمْعُ (الْأَقْضِيَةُ) وَ(الْقَضِيَّةُ) مِثْلُهُ وَالْجَمْعُ (الْقَضَايَا)، وَ(قَضَى) يَقْضِي بِالْكَسْرِ (قَضَاءً) ، أَيْ: حَكَمَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ويقال: «وَيُقَال: تقاضيتُه حَقي فقضانيه؛ أي: تَجَازَيْتُه فَجَزَانيه ، وتقاضى زيدٌ عمراً الدّين؛ أي : أخذه منه.

من خلال ما سبق يتبين أن التقاضي (مصدر للفعل تقاضى) بصيغة التفاعل التي تدل على المشاركة[1]؛ ومن ثم فهو يعني التحاكم والتخاصم بين أكثر من طرف[2]؛ وهو المعنى الذي انبثق منه المعنى الاصطلاحي كما سيأتي.

(ب) القضاء اصطلاحاً:

هو إلزام أمر لم يكن لازماً قبله.

هو فصل الحكم في تصريف أمور الأنام، وفي الدماء والأبضاع وَالْأَمْوَال، والحلال والحرام. وتلك خطة الأنبياء ومن بعدهم من الْخُلَفَاءِ: فَلَا شرف فِي الدُّنْيَا بعد الخلافة أشرف من القضاء [3].

قال الطيبي: الأقضية هي ما ترفع إلى الحاكم، وقال الأزهري: القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه، فيكون القضاء إمضاء الحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَاءِيلَ فِي الْكِتَابِ [الإسراء: ٤]، وسمي الحاكم قاضياً ؛ لأنه يقضي الأحكام ويحكمها، ويكون قضى بمعنى أوجب،

1) أساس البلاغة، للزمخشري (٢/٨٦).

2) مختار الصحاح، للرازي، (ص ٢٥٥).

3) تهذيب اللغة، للأزهري (٩/١٧١).

فيجوز أن يكون سُمّي قاضياً، لإيجابه الحكم على من يجب عليه، ويُسمى حاكماً لمنعه الظالم من الظلم.[1]

القضاء في القرآن واللغة يأتي على وجوه تتقارب معانيها ومرجعها كلها إلى انقطاع الشيء وتمامه والفراغ منه، أو بيان الأحكام الشرعية وتنفيذها وسُمّي الحاكم قاضيًا؛ لأنه يمضي الأحكام ويحكمها فالقاضي القاطع للأمور المحكم لها ومن يحكم بين الناس بحكم الشرع".[2]

القضاء في الاصطلاح الفقهي: هو بيان الحكم والإلزام به، وفصل الخصومات. ومن ذلك نستطيع التعريف بمفهوم التقاضي عن بُعد الذي لا ينفك عن القضاء عند الفقهاء [3].

(ج) التقاضي عن بعد اصطلاحاً:

أما التقاضي من الناحية الاصطلاحية فقد عرفه بعض الفقهاء بأنه عبارة عن سلطة لعدد من القضاة النظاميين تخول لهم حق نظر الدعوى، ومباشرة الإجراءات القضائية من خلال وسائل إلكترونية حديثة، في إطار منظومة قضائية معلوماتية تتكامل فيما بينها على مستوى كل من الوسائل والأطراف؛ مستندة في ذلك إلى تقنيات الشبكة العنكبوتية الدولية، ومستفيدة من برامج محوسبة لنظر الدعاوى والبتّ فيها، علاوةً على تنفيذ الأحكام؛ بهدف الوصول الفصل العاجل في الدعاوى والتيسير على المتقاضين [4].

هذا التعريف يتّسمُ بالشمول والوضوح؛ إذ يغطي إجراءات التقاضي عن بُعد كافة؛ وصولاً إلى تنفيذ الأحكام [5].

وهناك جانب فقهي آخر تصدى للتعريف وأوضح أنه عبارة عن نقل بيانات ومستندات التقاضي بطريقة إلكترونية إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني؛ فيفحصها المختص، ويصدر قرارًا بشأن قبولها أو رفضها، وإعلام المتقاضي بشأنها"[6].

ويُلاحظ أن هذا التعريف قاصر؛ لتضييقه مفهوم التقاضي عن بُعد، وقصره على نقل المستندات إلى المحكمة من خلال البريد الإلكتروني؛ متجاهلاً بقية الإجراءات التي يتضمنها هذا النوع من التقاضي.

---

1) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (٦/٤٨٣).

2) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا – تاريخ قضاة الأندلس، للمالقي (ص٢).

3) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهروي القاري (٦/٢٤٣٩).

4) النور الوضاء في بيان أحكام القضاء، للشعفي، (ص ٤).

5) المطلع على دقائق زاد المستقنع فقه القضاء والشهادات»، عبد الكريم اللاحم (١/٨)

6) التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، لحازم الشرعة، (ص ٥٧).

وعرّفه باحثٌ آخر بأنه الحصول على صور الحماية القضائية من خلال استعمال الوسائل التقنية المعينة للعنصر البشري عبر إجراءات إلكترونية تحقق مبادئ التقاضي تحت مظلة شرعية تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الوسائل الإلكترونية. [1] ويُلاحظ على هذا التعريف تأكيد الباحث أن الحواسيب يمكنها أن تمثل أجهزة مساعدة للهيئة القضائية في تطبيق الإجراءات على وفق الضوابط العامة.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث صياغة تعريف للتقاضي عن بُعد بأنه منظومة قضائية إلكترونية من خلال الغرف الإلكترونية يمكنها تطبيق إجراءات التقاضي كافة مستعينة بكل ما تقدمه المعلوماتية من أنظمة وبرامج وأجهزة؛ للوصول إلى سرعة الفصل، والتيسير على المتقاضين، علاوةً على تنفيذ الأحكام إلكترونياً.

المطلب الثاني: دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بُعد.

يتناول هذا المطلب دواعي اللجوء إلى التقاضي الالكتروني حيث يتضح أنه لا شك في أننا نعيش في عالم صاحب متسارعٍ مملوءٍ بالأعمال والمسؤوليات التي جعلت الحياة مركبة ومعقدة؛ وهذا انعكس بدوره على أوقات الناس فصارت ضيقة لا يستطيعون إلا إنجاز القليل من مهامهم وروتين حياتهم اليومية؛ وهذا كفيل بالتفكير في حلول مبتكرة تستفيد من الثورة التقنية الكبيرة والطفرة العظيمة في الاتصالات والنقلة النوعية غير المسبوقة على كافة المستويات؛ لتقريب المسافات، وإنجاز الأعمال في أوقات قياسية، علاوة على الدقة الكبيرة والأرشفة الرقمية والترتيب والتنظيم الكبيرين، وعلى الرغم من أن هذا يدعو إلى اللجوء إلى التقاضي عن بُعد لما فيه من كل المزايا السابقة التي توفرها المعلوماتية، فإن الباحث يرى أن الدواعي الرئيسة للجوء إلى التقاضي عن بُعد تتمثل في الأمور الآتية:

1 – الجوائح والأوبئة العالمية:

إن الأوبئة والأمراض المعدية لا سيما تلك التي تنتشر على مستوى الدول أو مستوى العالم بأسره كما هو الحال في ظل الجائحة الأخيرة التي عاش العالم في ظلها والتي قضت بالتباعد الاجتماعي وغيره من وسائل الوقاية قد جعلت من التقاضي عن بُعد حلًا مناسباً للفصل في الدعاوى بطريقة آمنة تحافظ على سلامة جميع الأطراف؛ من القضاة والمحامين والمتقاضين، والكتبة وغيرهم.

2– الاضطرابات السياسية

الاضطرابات السياسية التي قد تقع في مجتمعٍ ما، وما ينجم عنها من مظاهرات واحتجاجات وإضرابات أو انقلابات أو ثورات ومصادمات بين المعترضين وقوات الأمن ونحو ذلك من القلاقل السياسية التي تلقي بظلالها على استقرار المجتمعات وتوقف حركة الحياة وتحول دون التقاضي أو

1) الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، لخالد ممدوح، (ص ١٢).

تعطل الفصل في الدعاوى؛ وهو الأمر الذي قد يترتب عليه أضرار جسيمة وعواقب وخيمة ببعض الأطراف؛ وهنا يظهر دور التقاضي عن بُعد بوصفه حلاً جوهرياً جذرياً فريداً، يعمل على سلاسة المرور إلى طريق الفصل.

3- الحروب

إن الحروب من أشد الأحداث فتكاً بالبشرية والعمران وبالبُنى التحتية، ولا شك أنها تضرّ جداً بالكثير من المصالح؛ ومن ثم فإن التقاضي عن بُعد في مثل هذه الأحوال يُعد حلاً مناسباً شريطة توافر بنيته الأساسية واحتياجاته ومتطلباته التقنية.

٤ - الانفلات الأمني:

يتمثل الانفلات الأمني في عدم قدرة المنظومة الأمنية في مجتمعٍ ما من التصدي للجريمة أو الحد من وقوعها، وإن مثل هذه الأحوال تقضي بالتباعد الاجتماعي وأخذ الحيطة والحذر في الخروج إلى الشارع والأماكن العامة؛ وهنا يأتي دور التقاضي عن بُعد ليوفر بيئة للتقاضي تتسم بالأمن والسلامة.

المبحث الثاني

تاريخ التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

كان التقاضي حضورياً والتقاضي الإلكتروني هو نظام استحدثته المملكة العربية السعودية الأسباب ودواعي مختلفة تصب في مصلحتنا والمواكبة التطورات. إذن، يتبادر في أذهاننا البداية التاريخية لهذا النظام ومدى حداثة التقاضي الإلكتروني. في البداية، لا بد أن نعود إلى عام ٢٠١٣ في هذا العام حيث بدأ ما يسمى بإيداع القضايا فقط عبر منصة محاكم. ومع حلول عام ٢٠١٧ أطلق نظام المرافعة الإلكترونية حيث أتاح تبادل المستندات بشكل أسهل عبر التبادل الرقمي. ومع بدء عام ٢٠١٨ بدأ) التبليغ الإلكتروني، ومع بداية عام ٢٠٢٠ حلت جائحة كورونا، وأصبح التقاضي الإلكتروني أمراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، واعتمد عليه بشكلٍ أساسيٍ، وبانتهاء جائحة كورونا صرح وزير العدل بأهمية التحول الرقمي، وأن هذا النظام لم ينشأ لمجرد جائحة كورونا.[1] ونتناول في هذا المبحث الموضع على مطلبين: المطلب الأول بعنوان متطلبات وإجراءات النظام السعودي في التقاضي الإلكتروني، والمطلب الثاني: التقنيات القانونية بين توجهات المملكة والتجارب الخليجية

المطلب الأول: متطلبات وإجراءات النظام السعودي في التقاضي الإلكتروني:

يتناول هذا المطلب المتطلبات والإجراءات الخاصة بالتقاضي في النظام السعودي

1 . متطلبات التقاضي الإلكتروني:

سواء كان التقاضي حضورياً أم كان إلكترونياً لا بُد أن تتوافر شروط معينة والتي حددها النظام، نذكر منها الآتي

. وكالة سارية المفعول في حال كان مقدم الدعوى وكيلاً عن أحد الأطراف.

. صك ولاية ساري المفعول في حال كان مقدم الطلب ولياً عن أحد الأطراف.

. الالتزام بالإجابة وفق سؤال الدائرة القضائية.

2 . إجراءات رفع لائحة إلكترونية:

١ – تسجيل الدخول عن طريق بوابة (ناجز)

٢ – اختيار خانة " قضاء "

– اختيار خانة الترافع الإلكتروني

٤ – تقديم طلب جديد

---

[1]) نادية الفواز، ٢٠٢١ التقاضي عن بُعد، مقال منشور على صحيفة العربية، ٢٤ مارس، 3 2u.pw/PinR VT2https://

هـ – اختيار الجلسة والقضية المطلوبة

٦ – الرد على سؤال الدائرة القضائية

- **إرسال** [1]

الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في التقاضي:

1. **التحقق من سجلات القضائية:** تتيح هذه الخدمة لكل من الأطراف التحقق من القضايا التي سبق الفصل فيها، وما هو الحكم الصادر في القضية، وما إذا كان الحكم نهائيًا أو مؤقتًا، وغيرها من القضايا الذي لم يتم الفصل.

2. منصة تراضي: تعتبر منصة تراضي من المنصات العامة في المملكة العربية السعودية، والتي تقوم على الوساطة القضائية وتسوية المنازعات بعيدًا عن المحاكم؛ مما يخفف العبء عليها.

3. منصة توثيق حيث تقوم هذه الجهة على توثيق العقود والعقارات والوكالات وغيرها وتحويلها إلكترونيا؛ مما يعزز رؤية ٢٠٣٠ في التحول الرقمي[2]

المطلب الثاني: التقنيات القانونية بين توجهات المملكة والتجارب الخليجية والفرعية

التقنيات المستقبلية التي تستهدفها المملكة العربية السعودية

. استخدام خاصية البلوك تشين: تُعتبر خاصية البلوك تشين من أحدث التقنيات التي استحدثتها اليابان، وتقوم على حماية البيانات والسجلات بتقنيات متطورة وحديثة.

الذكاء الاصطناعي في تحليل القضايا الذكاء الاصطناعي من الأدوات المهمة في حياتنا وتطبيقها في القضايا سيصبح تغييراً جذرياً في توفير الوقت والسرعة، حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل القضايا وتصنيفها بما يتناسب مع قضايا أخرى وإجراء تقرير مبسط حول القضية، حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في هذه الإجراءات عمل القاضي؛ مما يساعد القاضي على زيادة الإنتاجية والسرعة في الفصل في القضايا.

. التحسين الإلكتروني: لا شك في أن التطور هو هدفنا ونسعى دائماً إليه حتى نكون من الدول المتقدمة في التقنية، دون التوقف عند الإمكانيات الموجودة.

. التنفيذ الإلكتروني: وفقاً لما ذكرناه أن الترافع القضائي لا يشمل جميع الإجراءات القضائية. ومن خطط المملكة العربية السعودية أن يتم التنفيذ إلكترونيًا بسرعة ويسر، ويشمل التحقق من صحة السند التنفيذي وشروطه وغيرها من إجراءات التنفيذ.

---

[1]) الموقع الرسمي ناجز https://zt.ms/682

[2]) التحول الرقمي في العالم/ المحامي فهد الي خفير الموقع الرسمي لمكتب المحامي فهد الى خفير الدولية https://zt.ms/1pLZ17

-الأمان السيبراني: لا شك نحتاج إلى شباب وطننا الطموحين وخريجي تخصص الأمن السيبراني ليبذلوا جهودهم في تطوير مواقع تساهم في حماية البيانات القضائية الحساسة باستخدام تقنيات حديثة، وحماية هذه المواقع من الثغرات[1].

- **التعاون مع القطاع الخاص** : هناك العديد من الشركات السعودية الناشئة، سواءً كانت متوسطة أو صغيرة، تعمل في مجال حماية البيانات وتقدم خدماتها للجهات، سواءً كانت عامة أو خاصة، ومن الأمثلة على ذلك شركات: " "SITEو "شركة تكامل وغيرها من الشركات. ومن أمثلتها، وزارة الخارجية أبرمت اتفاقية بعنوان "الاستضافة السحابية الآمنة" مع شركة خاصة شركة "سايت " وهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين مستوى الخدمات الرقمية التي تقدمها وزارة الخارجية ورفع القدرات السيبرانية وغيرها من الخدمات التقنية.

التقاضي الإلكتروني في دول الخليج

تُعتبر دول الخليج العربي بالنسبة للمملكة العربية السعودية من الدول التي تربطهم علاقة قوية ويعملون معا على التطور وخاصة في مجال التحول الرقمي.

1.دولة الإمارات:

لعل دولة الإمارات من الدول المتقدمة والمواكبة للتطور التقني العالمي، وفي هذا المبحث سوف تسرد بداية وتاريخ التقاضي الإلكتروني.

2.بداية التقاضي الإلكتروني في الإمارات

عام 2000 : الأنظمة الإلكترونية الجزئية"، كان يقتصر على المستندات والتقارير القضائية الإلكترونية وتسهيل الإجراءات القضائية، وكان يقتصر فقط على مدينة دبي، ولا يشمل كافة مدن الإمارات[2].

عام 2015 : "نظام التقاضي الإلكتروني في دبي" في هذا النظام أصبح متاحا في مدينة دبي التقاضي الإلكتروني بشكل كامل من تقديم المذكرات الإلكترونية وحضور جلسات إلكترونية، لكن ما زال يقتصر على مدينة دبي، ولم يشمل باقي مدن الإمارات.

[1]) عدي النايوش، ٢٠٢٤، صحيفة الجزيرة بعنوان ثورة البلوك تشين مفتاح مستقبل البشرية، ٢٢ يوليو

[2]) https:// u.pw/xazsHaT2 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، بعنوان وزارة الخارجية توقع اتفاقية الاستضافة السحابية الآمنة مع شركة سايت، ٢٣ شعبان عام ١٤٤٥هـ،

عام ٢٠١٧ إلى الآن: "المحاكم الذكية" أصبح الاعتماد على التحول الرقمي بشكل تام وطبق في جميع مناطق الإمارات، ومع بداية جائحة كورونا كرست الجهود والاعتماد بشكل كامل على التقاضي الإلكتروني، واستمرت الإمارات في تطبيق مع التقاضي الإلكتروني بعد انتهاء الجائحة[1].

3. دولة الكويت:

تعتبر دولة الكويت متأخرة في تطور المجال التقني وخاصة فيما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني، ويرجع ذلك لأسباب خاصة تعود إلى الدولة نفسها، ويمكننا سرد بداية دولة الكويت في التقاضي الإلكتروني حتى وقتنا الحالي:

من عام ٢٠١٤ إلى وقت الحالي: صدر نظام ينظم المعاملات الإلكترونية، وبعد ذلك أصدر قرار يعتمد التبليغ الإلكتروني كوسيلة رسمية لتبليغ في الإجراءات القضائية، ثم أصدر وزير العدل الشروط والضوابط الخاصة بتنظيم الإعلان الإلكتروني، وعلى الرغم من هذه القرارات والأنظمة، إلا أنه في عام ٢٠٢٤ أشارت تقارير إلى أنه لا يعتمد على التقاضي الإلكتروني في دولة الكويت، وما زال هناك اعتماد على التقاضي التقليدي. [2]

المبحث الثالث

الأبعاد الإيجابية والسلبية للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي

إن التقاضي الإلكتروني، رغم مزاياه العديدة، لا يخلو من بعض التحديات التي ينبغي معالجتها لضمان تطبيقه بشكل كامل وفعّال تتجلى الجوانب الإيجابية للتقاضي الإلكتروني في تمكين المتقاضين من الحصول على العدالة بشكل سريع وفعال، إلا أن هناك بعض السلبيات التي قد تطرأ عند تطبيق هذا النظام لأول مرة.

ونتناول هذه الأبعاد في مطلبين: يتناول المطلب الأول الجوانب الإيجابية والمطلب الثاني يتحدث عن الجوانب السلبية للتقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول: الجوانب الإيجابية

يُحقق التقاضي الإلكتروني مبدأ العدالة الناجزة " Timely Justice"، حيث يعزز من سرعة الإجراءات القضائية ويقلل من التأخير الناتج عن الإجراءات التقليدية. فعلى سبيل المثال، يتيح التقاضي الإلكتروني للمتقاضين الاطلاع على ملفات الدعاوى عن بُعد، مما يسهم في تيسير

---

[1]) ،الموقع الرسمي الحكومة دولة الإمارات، بعنوان التقاضي عن بُعد، ٣ أبريل ٢٠٢٤

21kUGo 5N7u.pw/q2https://

[2]) حسين العبدالله،٢٠٢٤م التقاضي الالكتروني في الكويت، صحيفة الجريدة، دولة الكويت، ٢ فبراير

22 52709https://www.aljarida.com/article/

الإجراءات القضائية ويحد من الأعمال الروتينية التي كان يتعين على الأطراف القيام بها بشكل تقليدي، مثل التنقل بين المحاكم والجهات المختلفة لإيداع الصحائف أو سداد الرسوم أو الإعلان عن القضايا [1]

كما أن التقاضي الإلكتروني يوفر العديد من الفوائد الأخرى، مثل إمكانية الاطلاع على القرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة دون الحاجة إلى زيارة المحكمة أو السفر لحضور الجلسات. وهذا يسهم في توفير الوقت والجهد للأطراف المعنية ويمكنهم من متابعة القضايا بسهولة ومرونة.

إلى جانب ذلك، يساهم التقاضي الإلكتروني في تسهيل التنقل بين مراحل التقاضي المختلفة، مثل إرسال القضايا إلى الخبراء أو الجهات الطبية الشرعية، مما يجعل الإجراءات القضائية أكثر مرونة وكفاءة.

يمثل تطوير النظام المعلوماتي القاعدة بيانات قطاع العدالة خطوة جوهرية نحو تحديث البنية التحتية العدلية في المملكة العربية السعودية، إذ يتم تصميمه وفقاً لأحدث نظم البرمجة العالمية، مع ضمان قابليته للتطوير المستمر لمواكبة التحديات المتجددة. يتميز هذا النظام باعتماد تقنية المسح الضوئي للأرشفة الإلكترونية، ما يسهم في رقمنة جميع الوثائق القضائية وضمان حفظها وأمانها. كما تهيأ أبنية المحاكم لتتكامل مع هذا النظام المطور، مع ربط جميع الوزارات والجهات القضائية بشبكة معلومات موحدة لتسهيل تبادل البيانات بشكل فوري ودقيق.

وفي سبيل ضمان التطبيق الأمثل لهذه المنظومة، تشكل لجنة مشتركة تضم وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، مهمتها متابعة تنفيذ مشاريع التكنولوجيا العدلية والعمل على معالجة مشكلات بطء التقاضي. ويتيح النظام الجديد للقضاة إمكانية الوصول الفوري إلى القوانين والأحكام ذات الصلة بكل قضية عبر قاعدة بيانات مركزية، ما يوفر الوقت والجهد مقارنة بالطرق التقليدية التي تتطلب انتظار طباعة وتوزيع الوثائق لفترات طويلة.

ولا يقتصر دور هذا النظام على تسريع الإجراءات فقط، بل يمتد ليشمل حماية حقوق المتهمين والشهود والحد من احتمالات التلاعب، وتعزيز الشفافية والنزاهة في العمل القضائي. وبذلك، تتحقق العدالة الناجزة التي تضمن لكل ذي حق استيفاء حقه في أسرع وقت ممكن. [2]

---

[1]) حازم محمد الشرعة 2010، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة عمان، ص 22

[2]) إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي٢٠٢١ م التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٤) رجب ١٤٤٢هـ – مارس

ومن التطورات الأساسية أيضاً، الانتقال من المستندات الورقية إلى عصر المحررات الإلكترونية التي يمكن تداولها عبر الإنترنت، ما ينعكس إيجاباً على سرعة إنجاز الدعاوى القضائية. كما يشجع النظام المتقاضين على استخدام الوسائل الإلكترونية

لتقديم الدعاوى والمستندات ذات الصلة، مما يقلل من الازدحام داخل المحاكم، ويُسهم في ترسيخ مبدأ سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات. [1]

في ظل اعتماد المنظومة الإلكترونية، يصبح تصنيف الدعاوى وتداولها وحفظها عملية أكثر سهولة وتنظيماً، مما يحقق مكاسب عديدة أبرزها تقليل الحاجة إلى مساحات تخزين مادية تكاد تكون معدومة. يؤدي هذا التغيير إلى تجنب فقدان أو ضياع الملفات التقليدية، والقضاء على عشوائية الحفظ، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تعزيز الكفاءة الإدارية والقضائية للمحاكم. كما تعتمد المنظومة على تخزين الملفات إلكترونياً داخل مواقع المحكمة، مما يقلل بشكل كبير من استخدام الملفات الورقية، ويوفر مساحات التخزين التقليدية، ويضمن الحفاظ على سرية السجلات القضائية. تُعد الوثائق الإلكترونية أكثر أماناً، حيث يسهل اكتشاف أي تغيير أو تلاعب في محتواها، مما يعزز من سرعة الفصل في الدعاوى وتحرير المسودات والأحكام واستخراج النسخ بدقة وسرعة. إضافة إلى ذلك، يوفر النظام القدرة على تتبع الملفات والدعاوى في مختلف درجات التقاضي بسهولة وشفافية. [2]

إلى جانب ذلك، توفر المنظومة الإلكترونية القضائية الوقت والجهد من خلال تسريع عملية نقل البيانات والمعلومات، حيث يعتمد هذا النظام على تبادل إلكتروني سريع للبيانات المخزنة على وسائط إلكترونية. يُسهم هذا التقدم في تقليل النفقات المرتبطة بالنقل التقليدي للملفات، فضلاً عن تيسير وصول القاضي إلى المعلومات المطلوبة للنظر في الطلبات والدفوع القانونية بسهولة، دون عناء التعامل مع الوثائق الورقية التقليدية التي تتسم غالباً بالتعقيد.

كما تتيح المنظومة الإلكترونية رقابة أكثر كفاءة على العاملين في القضاء، مثل المحضرين والخبراء وجهات التنفيذ، إذ تُسهل إدارة التفتيش القضائي على متابعة سير القضايا دون الحاجة إلى نقل الملفات الورقية بين الإدارات. ويُساهم ذلك أيضاً في تقليل احتمالية تعارض الأحكام القضائية، بفضل إتاحة الوسائل التقنية التي تضمن التحقق من التوافق القانوني والإجرائي للقضايا من خلال الربط الإلكتروني بين المحاكم المختلفة من خلال الموقع الموحد يمثل نقلة نوعية في تسهيل الوصول

[1]) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، س ٢

[2]) عصماني ليلى (2013) نظام التقاضي الإلكتروني: آلية لإنجاح الخطط التنموية مجلة المفكر، عدد ١٣ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، ص ٢١٧

إلى المعلومات القضائية، حيث يمكن للمحكمة التي تنظر نزاعاً معيناً الاطلاع بسهولة على أي دعوى أو حكم سابق يتعلق بذات الخصوم. هذا الربط الإلكتروني يسهم بشكلٍ مباشرٍ في تحقيق العدالة الشفافة والفعالة، حيث يحد من التكرار في الإجراءات ويضمن عدم صدور أحكام متناقضة. [1]

إحدى المزايا البارزة للتقاضي الإلكتروني تكمن في تقليل فرص التهرب من مباشرة الدعوى. إذ يتيح النظام الجديد متابعة الإجراءات بصرامة، مما يمنع شطب الدعوى بسبب غياب الاطراف او عدم تنفيذ قرارات المحكمة. بل يمكن الحكم فوراً بالغرامة على الأطراف المتسببة في التأخير أو وقف الدعوى جزائياً، مما يحد من التحايل في الإجراءات مثل التحري غير الدقيق عن محل إقامة المدعى عليه أو الإعلانات القضائية غير الصحيحة. كثيراً ما أنت مثل هذه الممارسات إلى صدور أحكام في غياب الخصوم، الأمر الذي أضرّ بمصداقية المنظومة القضائية وأدى إلى نزاعات طويلة الأمد حول صحة الأحكام والقرارات[2]

كما يتيح نظام التقاضي الإلكتروني إمكانية الوصول إلى المعلومات بسهولة من قبل أي مستخدم مرتبط بالشبكة. يمكن للمستخدمين تبادل المعلومات والمستندات بأنواعها المختلفة من خلال البريد الإلكتروني أو منصات أخرى مخصصة، مما يجعل العمل القضائي أكثر كفاءة وسرعة.

تحديات تحقيق العدالة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية:

في ظل التوجه نحو تسريع وتيرة العدالة وتحقيق فعاليتها، بات استخدام الوسائل التقنية الحديثة في المحاكم السعودية ركيزةً أساسيةً لتعزيز نظام التقاضي الإلكتروني. ويتمثل ذلك في تهيئة المحاكم وتجهيزها بأحدث النظم الإلكترونية من حواسيب وآليات برمجية قادرة على تحليل البيانات وتنظيمها واستظهارها وحفظها بصورة دقيقة. هذا التوجه يعكس التزام المملكة برؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحويل المؤسسات القضائية إلى منظومات ذكية تواكب متطلبات العصر وتسهم في تحقيق العدالة الناجزة

[1]) يوسف سيد عواض .(2012) خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ص ٤٥.

[2]) محمد الترساوي (2014) . التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة مقال في جريدة الأهرام المصرية، 1 يوليو http412376www.ahram.org.eg/NewsPrint///.aspx

المطلب الثاني: الجوانب السلبية للتقاضي الإلكتروني: معوقات تحتاج إلى حلول:

رغم ما يتيحه نظام التقاضي الإلكتروني من مزايا، إلا أن هناك تحديات تقنية قد تلقي بظلالها على كفاءة سير العدالة الإلكترونية. ومن أبرز تلك التحديات:

1. الهجمات الفيروسية: قد تتعرض الأنظمة الإلكترونية لهجمات تقنية شرسة تعصف بالبيانات وتعرضها للضياع، مما يهدّد سير العدالة ويؤخّر الفصل في المنازعات.

انقطاع التيار الكهربائي أو شبكة الإنترنت : هذه المشكلة قد تؤثر على أحد أطراف الدعوى، سواءً كان القاضي أو المحامي أو كاتب العدل، مما يعرقل انعقاد الجلسات أو استكمال الإجراءات.

الأعطال التقنية : الإصابة بالفيروسات الإلكترونية قد تتسبب في تعطيل الأجهزة الإلكترونية المستخدمة، مثل الميكروفونات أو الكاميرات أو الخوادم، مما يضعف قدرة المنظومة على الأداء بكفاءة[1]

. ضعف قدرة القاضي على التواصل الكامل مع الدعوى في ظل التقاضي الإلكتروني

يواجه القاضي في بعض الحالات صعوبات تقنية قد تؤثر على فاعلية تواصله مع ملفات الدعوى الإلكترونية المخزنة على منصات المحكمة. ومن أبرز تلك التحديات ضعف أو انقطاع الاتصال بالشبكة الإلكترونية أو تعرض البيانات لعطل تقني مفاجئ، مما يعيق استعراض الأدلة والمستندات بصورة شاملة ودقيقة. هذه التحديات قد تؤدي إلى تقليص الاعتماد على الملفات الإلكترونية كوسيلة أساسية لإدارة الدعوى، وهو ما قد ينعكس سلباً على سرعة وكفاءة إصدار الأحكام.

تتطلب هذه العقبات تطوير نظم تقنية أكثر موثوقية واستقراراً، مع توفير حلول احتياطية مثل النسخ المحلية للملفات، بالإضافة إلى تدريب القضاة على التعامل مع المنظومات الرقمية لضمان جاهزيتهم للتعامل مع مختلف الحالات الطارئة[2].

وعلى الرغم من التحديات المذكورة، فإن تطوير التشريعات السعودية لتشمل قوانين متعلقة بالتوقيع الإلكتروني ومعايير الأمان الرقمي قد يسهم في تعزيز مصداقية وفعالية النظام. ويستلزم ذلك من أنظمة صارمة تضمن سلامة البيانات ومرونتها، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتجنب الانقطاعات وتخفيف حدة المخاطر التقنية.

---

[1]) مجلة روح القوانين العدد المائة وخمسة – إصدار يناير ٢٠٢٤ ٧– ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني، آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد حيضر بسكره كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، فبراير ٢٠١٦.

[2]) إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي ٢٠٢١م مقال بعنوان: "التقاضي عن بعد"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٤)، رجب ١٤٤٢هـ – مارس

الخاتمة

في نهاية هذا البحث المعنون بـ دور الحكومة الالكترونية في القضاء السعودي توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، وعلي ضوئها قدم عدة توصيات على النحو التالي:

أولا: النتائج:

– التقاضي عن بُعد هو منظومة قضائية إلكترونية من خلال الغرف الإلكترونية يمكنها تطبيق إجراءات التقاضي كافة مستعينة بكل ما تقدمه المعلوماتية من أنظمة وبرامج وأجهزة؛ للوصول إلى سرعة الفصل، والتيسير على المتقاضين، علاوةً على تنفيذ الأحكام إلكترونياً.

– لم يعدم التقاضي عن بُعد الخلفية التاريخية في تاريخ القضاء الإسلام؛ إذ كانت له صور مبكرة وإرهاصات تمثلت في كتاب القاضي إلى القاضي.

– فكرة التقاضي عن بُعد قد ظهرت للمرة الأولى في التاريخ المعاصر بالولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال تسوية منازعات التجارة الإلكترونية عن طريق استعمال الشبكة العنكبوتية في التحكيم الإلكتروني، واستعمال برنامج القاضي الافتراضي؛ وهي فكرة أمريكية ظهرت في مارس عام ١٩٩٦م.

– هناك دواع وأسباب تقتضي الأخذ بمنظومة التقاضي عن بُعد عبر الغرف الإلكترونية؛ لعل أهم هذه الأسباب الأوبئة والجوائح العالمية، الحروب وتدمير البنى التحتية، أو غياب الأمن والأمان....

–أعادت المعلوماتية صياغة المنظومة القضائية من خلال هيلة جديدة للإجراءات؛ ما يحسن ويجود الخدمة القضائية مع توفير في رسومها؛ ومن ثم يتجاوز النظام القضائي المرحلة الورقية؛ فتعمل المحكمة على فض النزاع عبر الشبكة العنكبوتية، لكن هذا لا يعني الاستغناء عن القاضي البشري، ليحل محلة الحاسوب المبرمج بالبيانات والمعلومات؛ كي يفصل في النزاع، وان الحكم يصدر دون أدنى إعمال للسلطة التقديرية للقاضي.

ثانيا: التوصيات:

-ضرورة التوسع في تحديث وتعديل إجراءات التقاضي؛ بما يوفر أرضية تشريعية تسمح بانتقال التقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل المعلوماتي الحديث في فروع القضاء كافة.

-تطوير التعاون المشترك بين وزارة العدل ونظائرها في البلدان التي كان لها السبق في خوض مضمار التقاضي عن بُعد؛ لنقل الخبرات والتجارب، علاوةً على تجنّب المشكلات التي صادفوها أو معرفة حلولها قبل أن تنشأ.

-ضرورة إصدار نظام إلكتروني من خلال يعتمد القاضي؛ ويشمل الضوابط التقنية والنظامية اللازمة لحماية قواعد البيانات، وأنظمة الذكاء الاصطناعي؛ لأنها عناصر أساسية في القاضي الإلكتروني.

-ضرورة تقديم البرامج التدريبية المؤهلة للقضاة؛ كي يتمكنوا من استعمال وسائل المعلوماتية، وأن يكون اجتيازهم للبرامج التدريبة من مسوغات تعيينهم.

قائمة المراجـع:

كتب الفقه:

1. أساس البلاغة، للزمخشري (٢/٨٦).
2. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهروي القاري (٦/٢٤٣٩).
3. المطلع على دقائق زاد المستقنع فقه القضاء والشهادات»، عبد الكريم اللاحم (١/٨)

كتب اللغة:

4. مختار الصحاح، للرازي، (ص ٢٥٥).

كتب القانون:

5. حـازم محمـد الشـرعة التقاضـي الإلكترونـي والمحـاكم الإلكترونيـة كنظـام قضـائي معلومـاتي عـالي التقنيـة وكفـرع مـن فـروع القـانون بـين النظريـة والتطبيـق، دار الثقافـة عمان، ٢٠١٠م
6. المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا – تاريخ قضاة الأندلس، للمالقي

المجلات:

7. إيمـان بنـت محمـد بـن عبـد الله القثـامي التقاضـي عـن بُعـد دراسـة فقهيـة تطبيقيـة علـى النظـام السـعودي، مجلـة علـوم الشـريعة والدراسـات الإسـلامية، العـدد (٨٤) رجـب ١٤٤٢هـ – مارس ٢٠٢١ م
8. إيمـان بنـت محمـد بـن عبـد الله القثـامي مقـال بعنـوان: "التقاضـي عـن بُعـد"، مجلـة علـوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٤)، رجب ١٤٤٢هـ – مارس ٢٠٢١م
9. حسين العبد الله، صحيفة الجريدة، دولة الكويت، ٢ فبراير ٢٠٢٤م
10. صـفاء أوتـاني، المحكمـة الإلكترونيـة، المفهـوم والتطبيـق، مجلـة جامعـة دمشـق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، س ٢
11. عدي النايوش، صحيفة الجزيرة بعنوان ثورة البلوك تشين مفتاح مستقبل البشرية، ٢٢ يوليو، عام ٢٠٢٤،
12. عصماني ليلى (2013) نظام التقاضي الإلكتروني: آلية لإنجاح الخطط التنموية مجلة المفكر، عدد ١٣ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر
13. مجلة روح القوانين العدد المائة وخمسة – إصدار يناير ٢٠٢٤ ٧– ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني، آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد خضره بسكره كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، فبراير ٢٠١٦.
14. نادية الفواز، صحيفة العربية، ٢٤ مارس عام ٢٠٢١، 3

الرسائل الجامعية:

15. يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس 2012م

المواقع الالكترونية:

16. الموقع الرسمي الحكومة دولة الإمارات، بعنوان التقاضي عن بُعد، ٣ أبريل ٢٠٢٤

17. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، بعنوان وزارة الخارجية توقع اتفاقية الاستضافة السحابية الآمنة مع شركة سايت، ٢٣ شعبان عام ١٤٤٥هـ،

18. الموقع الرسمي لمكتب المحامي فهد الى خفير الدولية pLZ 1https://zt.ms/

19. الموقع الرسمي ناجز

20. محمد الترساوي (2014). التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة مقال في جريدة الأهرام المصرية، 1 يوليو ///http412376www.ahram.org.eg/NewsPrint.aspx

Stardom University

Stardom Scientific Journal of Law and Political Studies

- Stardom Scientific Journal of Law and Political Studies -
Issued quarterly by Stardom University

3rd issue- 3rd Volume 2025

ISSN 2980-3764